

تصدع العقد الضمني للدولة

مع المواطن الجزائري: أحداث أكتوبر 1988

أ.حديدان صبرينة

تمهيد:

تعتبر أحداث 05 أكتوبر 1988 أول انفجار اجتماعي عرفته الجزائر بعد استقلالها، ويعد هذا الانفجار بمثابة المفاجأة غير السارة للدولة الجزائرية؛ حيث يعتبر قياما لشعب ضد دولة ضحى بالغالي والنفيس من أجل تحريرها. إلا أن هذه الانفجارات لم تأت من فراغ ، بل مهدت لها جملة من العوامل التي ساهمت في إحداثها . وفي هذا المقام يجوز لنا أن نتساءل عن الأوضاع التي كانت تعيشها الجزائر قبيل أحداث أكتوبر 1988 ؟ وكيف كانت هذه الإنتفاضة الشعبية ؟ وما هي نتائجها ؟

I- الجزائر قبيل أحداث أكتوبر 1988 :

تمكنت الدولة الجزائرية بفضل النفط الطبيعي المباع للخارج بعد الاستقلال من توفير مستوى معيشي ملائم لمواطنيها، وكذا التكفل بمعظم احتياجاته مثل

تصدع العقد الزمني للدولة مع المواطن الجزائري :أحداث أكتوبر 1988...أحياء صبرينة
السكن والكهرباء ... ولم يكن الجزائريون يحسون باختلافات طبقية بين
بعضهم البعض " ولسنوات عديدة بعد رحيل المستعمر ظل المواطن الجزائري
يشعر أنه لا يوجد جزائري آخر أفضل منه ، وبدا أن الجزائريين يمثلون نسخة
بشرية مكررة ملايين المرات . إن هذا الشعور بالتساوي الإنساني بكل أبعاده
الاقتصادية والاجتماعية هو شعور يمكن تفسيره وفهمه ، فقد سحق المستعمر
شعبا بأسره ، وحين رحل ترك الملايين في حالة تكاد تكون متماثلة.¹ واستمر
هذا التمتع بالريع البترولي حتى منتصف الثمانينات . وفي هذه الفترة كان هناك
مؤشر آخر يسير بالجهة المعاكسة ، فقد كنت أسعار البترول تسير نحو
الإنخفاض المستمر ومديونة الدولة نحو الإرتفاع المخيف . مما أنشأ وضعاً
اقتصادياً هشاً مثلته جموع الشباب البطالين والعاجزين عن إيجاد مكانة
اجتماعية لهم . وظهرت إلى جانب التصدعات الاقتصادية مظاهر الفساد
البيروقراطي وضعف القرار السياسي للفئة الحاكمة في تلك الفترة والتي تزعمها
الشاذلي بن جديد . وباختصار فقد شهدت مؤسسات الدولة الجزائرية في هذه
الفترة جملة من التمللات التي بدت واضحة في تصعد وتيرة الإضرابات التي
اعتبرت التعبير الصريح عن تدمير العمال والمجتمع المدني عن الأوضاع التي
كان يعيشها الفرد الجزائري آنذاك ، وهذا الفعل في حد ذاته يعتبر تحد
لخطابات الدولة الاشتراكية آنذاك وتكسييرا للقانون الذي كان يمنع الإضراب
ويعاقب عليه ، فحسب نص المادة 171² من قانون العقوبات الصادر بموجب

¹ - حاتم رشيد، الأزمة الجزائرية .. إلى أين؟ ، دار سندباد للنشر ، الأردن، 1999، ص 15 .

² - نص المادة هو : " يعاقب بالحبس من شهرين إلى سنتين وبغرامة مالية من 500 إلى 20

ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حمل على التوقف المدبر عن العمل أو على

الإستمرار فيه ، أو شرع في ذلك بطريقة العنف أو التعدي أو التهديد أو باستعمال طرق

احتيالية بقصد الإجبار على رفع أو خفض الأجور ، أو المساس بحرية ممارسة الصناعة أو

تصدع العقد الزمني للدولة مع المواطنين الجزائري :أحداث أكتوبر 1988...أ.حديداً صيرينة
الأمر 156/22 المؤرخ في 18 صفر 1836 الموافق لـ 8 جوان 1966 صار
الإضراب أمراً محظوراً . ويمكن تحديد أهم العوامل المساهمة في إحداث
التململ في المجتمع الجزائري في فئتين : عوامل ظاهرة وأخرى باطنية

أما العوامل الظاهرة فيمكن حصرها في تردي مستوى معيشة الفرد
الجزائري آنذاك، والذي لم يعرف أجره القاعدي زيادة منذ الإستقلال ، وتراجع
القدرة الشرائية له باستمرار ارتفاع أسعار المواد الأساسية .

وأما العوامل الباطنية فتتمثل في رغبة الشعب الجزائري في المساهمة في
صنع القرار في البلد الذي سقط من أجل تحريره واستقلاله أكثر من مليون
ونصف مليون شهيد . وقد تعتبر هذه النقطة محور التذمر المجتمعي المعلن عنه
فيما بعد بالغلbian الإجتماعي الذي شهدته البلاد في 05 أكتوبر . كيف لا
والشعب الجزائري لم يكن إلا متلق لأوامر تصدر عن الحزب الواحد الذي كان
يمثل السلطة الحامكة في تلك الفترة ، وهو ما جعل شرائح المجتمع تحس
بالتهميش وتعلن زيادة على المطالب الكمية المعروفة (تحسين القدرة الشرائية ،
تقليص ساعات العمل ، توفير السكنات ...) مطالب نوعية تتمثل في اعتبارها
جزء مهم من المجتمع يمكن اعتباره كشريك في اتخاذ القرارات التي توجه
مصيره¹ .

بحرية العمل . وإذا وقع العنف أو التعدي أو التهديد أو استعملت الطرق الإحتيالية نتيجة
لخطة مدبرة ، فإنه يجوز معاقبة الفاعلين بالمنع من الإقامة لمدة سنتين على الأقل وخمس
سنوات على الأكثر .

¹ - يمكن التذكير في هذا المقام مثال أن القانون العام للعامل الجزائري الذي صدر سنة
1978 لتحسين أوضاع العمال تم إعداده دون استشارة العمال ولا ممثليهم .

تصدع العقد الضمني للدولة مع المواطن الجزائري: أحداث أكتوبر 1988...أ.حديداً صبرينة
"وفي يوم 25 سبتمبر بدأت ملامح ثورة شعبية وعمالية تلوح في الأفق بعد
أن عقدت نقابة مؤسسة صناعة السيارات "سوناكوم" لقاء بالمركب، حيث ندد
العمال، لأول مرة، بالفساد وبيع رموز الدولة، مرددين شعارات مناهضة لهم.
أما في الأحياء الشعبية، فقد فتح، خطاب الشاذلي بن جديد، المجال واسعا
للحديث عن قرب ثورة شعبية في الجزائر ضد رموز الدولة، كيف لا والأزمة
الاقتصادية التي عرفت الجزائر عام 1986 بسبب تدني أسعار المحروقات، وما
صاحبها من تدنٍ للقدرة الشرائية وإعلان عدد من الشركات الوطنية إفلاسها
وعدم قدرتها استيراد القهوة والدقيق، ساهم في تأجيج غضب الشارع.

في 4 أكتوبر الذي كان يوم الأربعاء، 1988 بدأت بعض القلاقل تظهر في
أحياء شعبية معروفة كباب الوادي والروبية والحراش، فانتشرت مصالح الأمن
أو ما كان يسمى سابقا لدى عامة الناس بـ "الأمن العسكري"، عبر بعض هذه
الأحياء لتقبصي الحقائق ومعرفة ما كان يحضر له".¹

وقبل أحداث الخامس من أكتوبر 1988 كان الرئيس الشاذلي بن جديد
الذي حكم البلاد مباشرة بعد وفاة الرئيس الراحل هواري بومدين يقترب من
نهاية عهده الثانية، وكان الجدل على أشده بين مؤيد لتزكيته من المؤتمر
السادس لحزب جبهة التحرير لوطني لعهد رئاسية ثالثة، ومعارض لذلك،
وتسربت إشاعة مفادها أن الرجل القوي في الحزب محمد الشريف مساعدية
يخطط لما يشبه الانقلاب بدفع المؤتمر إلى ترشيح الدكتور أحمد طالب
الإبراهيمي.

وفي خضم هذه الأحداث ، ألقى الرئيس الشاذلي بن جديد الذي خطابا يوم
19 سبتمبر 1988، أكد فيه على الإفلاس الاقتصادي لأول مرة في تاريخ الجزائر

¹ - مراد محامد ، كرونولوجيا أحداث أكتوبر 1988 ، الجزائر نيوز ، 04 أكتوبر 2009 .

تصدع العقد الضمني للدولة مع المواطن الجزائري :أحداث أكتوبر 1988...أ.حديداً صبرينة
المستقلة، هذا الخبر الذي جعل آمال الشعب الجزائري تتبخر وأوصل صبر
الجزائريين إلى النهاية ليتم الإعلان عن غضبهم بصورة لم تكن متوقعة من
الدولة وذلك بداية من أمس 04 أكتوبر 1988 ، حيث خرج الأطفال إلى
الشوارع في أعمال شغب طفيف مهدت للثورة الاجتماعية في صبيحة اليوم
الذي يليه .

Π- أحدث أكتوبر 1988 : اعتبر العديد من المحللين السياسيين أن تاريخ
الخامس من أكتوبر 1988 هو التاريخ الذي أعلن الشعب الجزائري فيه عن كسر
ذلك العقد الضمني الذي بناه الريع البترولي وقبله رمزية الثورة المجيدة ، عقد
ما كان للشعب الجزائري أن يكسره لولا تظافر جملة من الظروف التي أطاحت
بشخصية الجزائري وجعلته يعيش حالة من التهميش الاجتماعي والسياسي
. وتمثلت هذه الأحداث في انتفاضة شعبية رافقتها أعمال شغب وإتلاف .

"في 05 أكتوبر، وفي وسط باب الوادي، إعترضت مجموعة من الشباب
سبيل حافلة وقاموا بإنزال كل ركابها وأضرموا فيها النار، ثم توسعت إلى باقي
شوارع الحي العتيق حيث استهدف المواطنون كل ما يرمز للدولة، وانتهز
العاطلون عن العمل، وكذا البسطاء، مؤسسات أروقة الجزائر ونهبوا كل ما فيها،
وقد بلغ صدى هذه الاحتجاجات إلى أحياء باش جراح والحراش والشرافة
وعين البنيان، ثم حتى الأحياء الراقية كالأبيار وبن عكنون وحيدرة، وتحولت
العاصمة، بأكملها، إلا بؤرة للإحتجاجات وأعمال التخريب والحرق ومحاوله
اقتحام منازل عدد من الشخصيات التي كانت ترمز لنظام الحكم في الجزائر
آنذاك .

أما المواطنون الذين لم يكونوا على علم بما يحدث وفضلوا المكوث
ببيوتهم، فكانت آذانهم معلقة ببعض الإذاعات الدولية، خاصة "فرنسا الدولية"

تصدع العقد الزمني للدولة مع المواطن الجزائري :أحداث أكتوبر 1988...أ.حديداً صبرينة
التي كانت تعطي بعض المعلومات عما يحدث، أما التلفزيون، فاكثفت ببث
صور التخريب ونداءات تدعو للهدوء والتعقل¹.

ومثلت هذه الأحداث منعرجاً حاسماً للدولة الجزائرية ظهرت نتائجه على
الصيد السياسي الذي تم فيه إعلان التعددية الحزبية والحريات العامة دون سابق
إعلان ولا تخطيط لهذين القرارين . لم تعترف أحداث أكتوبر بأي مقدس ولم
تتوقف عند أي خط أحمر وعرضت جميع الملفات على شارع النقاش . فعروبة
الجزائر ودينها وطبقتها الحاكمة واستقلالها .. كلها مواضيع مزقت نقاشاً من
طرف الإعلاميين والسياسيين الجدد وحتى عامة الشعب الذين وجدوا في هذا
الوضع متنفساً عن ما كانوا يعانونه من تهمة وتغيب على الساحة السياسية .

III- الجزائر بعد أكتوبر 1988 :

في 6 أكتوبر تدخل الجيش لوقف أعمال الشغب ، للتحويل الأحداث من
انفجار اجتماعي لاشتباكات بين الشعب والجيش المسلح مما خلف مئات
القتلى في صفوف المدنيين .

ورغبة منها في تهدئة الوضع وإعادة الأمور إلى مجراها الطبيعي ، حاولت
الطبقة الحاكمة في تلك الفترة إصدار قوانين تسمح بنوع من الحرية للشعب .
ففي ليلة العاشر أكتوبر ظهر الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد في خضم
الأحداث وهو يبكي، وسرعان ما تجاوز محتته وتمكن من تغيير الدستور .
وأعلنت الدولة الجزائرية تراجعها عن السياسات التقليدية ودخول مرحلة
التعددية الحزبية دون أية شروط ، لتفتح الباب واسعاً أمام الحريات العامة
(حرية التعبير ، التجمهر ، الإضراب...) ، وبعد أن كان الإضراب أمراً ممنوعاً

¹ مراد محمد ، مرجع سابق.

تصدع العقد الزمني للدولة مع المواطن الجزائري :أحداث أكتوبر 1988...أ.حديداً صبرينة
صار مشروعاً بموجب نص المادة 54 من الدستور الذي تم تعديله في فيفري
1989¹ ، هذا الدستور الذي جاء تعديلاً لدستور 22 نوفمبر 1976 تم من خلاله
إقرار مبدأ التعددية الحزبية. وأصبح تظاهر العديد من الجزائريين أمراً عادياً .

" أدت أحداث أكتوبر 1988 إلى ارتقاء قبضة السلطة ، ذلك أن الجزائر
شهدت خلال السنوات الثلاث التالية تغيرات نوعية . فقد أقر دستور جديد
تكيف مع الحقائق والمتغيرات المستجدة " ² . ولوضع الحد لهذه الوضعية
السيئة تم الإعلان عن انتخابات نيابية سنة 1991³ ، إلا أن الصراع والتشكيك
في نتائج هذه الانتخابات زاد الوضع تأزماً ليكون ذلك إيذاناً بتفاقم الأزمة
وإطلاقها إلى أبعد الحدود .

¹ - تنص المادة على : " الحق في الإضراب معترف به ويمارس في إطار القانون " . وهكذا
لجأ المشرع إلى تحديد شروط ممارسة الإضراب من خلال القانون رقم 02/90 المعدل في
فيفري 1990 .

² - حاتم رشيد ، مرجع سابق ، ص 28 .

³ - حصلت جبهة الإنقاذ الإسلامية على أكثر من نصف مقاعد الانتخابات البلدية التي
جرت عام 1990 متفوقة على الأحزاب المنافسة الأخرى ومنها حزب جبهة التحرير الحاكم
في الجزائر منذ الاستقلال عام 1962 وفي الانتخابات النيابية التي جرت في ديسمبر/كانون
الأول عام 1991 حصلت جبهة الإنقاذ في الجولة الأولى من الانتخابات النيابية على 188
مقعداً في حين حصل حزب جبهة التحرير الحاكم على خمسة عشر مقعداً فقط، وحصل
حزب جبهة القوى الاشتراكية على خمسة وعشرين مقعداً ويتوقع أنه لو جرت الجولة الثانية
من الانتخابات لحصلت جبهة الإنقاذ على 250 مقعداً من بين 430 مقعداً، ولكن قادة
الجيش استولوا على الحكم واعتقل قادة جبهة الإنقاذ ثم دخلت البلاد في دوامة عنف راح
ضحيته أكثر من مائة ألف جزائري .

راجع : نجيب الغضبان ، التحول الديمقراطي والتحدي الإسلامي في العالم العربي 1982 -
2000 ، دار المنار ، عمان ، 2002 ، ص 19

تصدع العقد الزمني للدولة مع المواطن الجزائري :أحداث أكتوبر 1988...أ.حديداً صبرينة
من ثانيا هذه الوضعية المدججة بالأحداث الساخنة أطل السلاح باسم
الجهاد في سبيل الله ، ليعلن بداية عشرية سوداء عانى منها الشعب الجزائري
ودولته الأمرين .

وبغض النظر عما كانت هذه الأحداث مفتعلة أم عفوية ، فإن ما يمكن
الخروج به من هذا السرد التاريخي لأحداث أكتوبر 1988 هو أن الدولة
الجزائرية قد فقدت هيبتها عند شعبها ابتداء من هذا التاريخ . لقد أعلن الشعب
الجزائري رفضه للخطاب السياسي وفقدانه للثقة في الطبقة الحاكمة آنذاك ،
وأعلن صراحة عن سقوط حاجز الإحترام الذي كان يمنعه عن مثل هذا التعبير
العنيف وعن غياب مصداقية من حكموه بعد الإستقلال . إن العلاقة بين
المواطن والدولة ما عادت تلك العلاقة التي كانت ، وإن ثقة المواطن بالسلطة
الرسمية تراجعت كثيرا فالمواطنون أصبحوا لا يخشون السلطة على النحو الذي
كان ، وقدرة السلطة على فرض القانون وبسط النظام العام ما عادت أيضا كما
كانت . وفي مثل هذا المقام علينا أن نتساءل عن السبيل الذي يمكن الدولة من
إعادة فرض هيبتها ، بل وأكثر من ذلك ترسيخ هذه الهوية في ثقافة وذهنية
الشعب الجزائري ؟ ذلك أن هبة الدولة لا تعني خوف المواطن منها كما هو
الحال في العديد من البلدان ، بل على العكس من ذلك فهي تسمو إلى أبعد من
ذلك لتعني إحترام المواطن لدولته ورموزها ومقدساتها .

VI- مساهمة العاملين الأخلاقي والتربوي في اهتزاز هبة الدولة :

قبل الخوض في هذه المسألة لابد من التساؤل عن مكونات هبة الدولة ؟
أو ما هي عناصر تشكيل هبة الدولة؟

" ينطوي مفهوم هبة الدولة على عنصرين: أولهما الرهبة والخشية ، أي ما
تبثه الدولة في نفوس الناس من شعور بالوجل والتهيب يمنعهم من تحديها أو

تصدع العقد الزمني للدولة مع المواطن الجزائري: أحداث أكتوبر 1988... أ. حديدان صبرينة
انتهاك نظامها، وهو ما يثبتته اقتناعهم بأنهم إن فعلوا سيلقون عقابا رادعا. وقد
تسعفهم ذاكرتهم بأمثلة من هذا العقاب في كل مرة تم التعدي على حرمة
الدولة. العنصر الثاني هو الإحترام، أي الشعور بالتقدير لأفعال الدولة، وهو
شعور ينبعث من التزام هذه الأفعال بقيم وقواعد مطردة، ومن خدمة هدف عام
يتعدى مصالح القائمين عليها. فالاحترام مرتبط بالقانون. العقاب ذاته حين
يكون منضبطا بقانون وساريا على جميع الحالات المشابهة يبعث الاحترام في
النفس. إلا احترام بالمقابل مرتبط بالاستثناءات والمزاكية والإعتباط.¹

وهنا نذكر أن الشعب الجزائري بعد الإستقلال نهض على مفهومي الحرية
الديمقراطية التي عنت ودون تغلغل في معناها الحقيقي حكم الشعب . وقد
عرضنا في صفحات مضت كيف أن الشعب الجزائري غداة الإستقلال لم يكن
يحس بالفوارق الطبقية ولا الفردية في المجتمع . ولكن ، وبعد عشرين بدت
مظاهر هذه الطبقية التي ولدت في أحضان الديمقراطية معلنة ، وأضحى
الجزائريون متذمرون من الأضاع التي يعيشونها رغم رفع الدولة لشعار
الديمقراطية . والسبب هنا ليس غياب الديمقراطية ، بل هو تغييب العدل داخل
هذه الممارسة السياسية. " فالديمقراطية بمعنى حكم الشعب نفسه بنفسه لم
تكن هدفا في حد ذاته عند أفلاطون ... فالهدف عنده هو تحقيق العدالة في
المجتمع " ² وقد ساد في تلك الفترة نوع من التعقيم السياسي الذي جعل
الشعب يعيش على هامش المجتمع ويخترق لنفسه ولسلوكاته اللاوطنية كل

1 ياسين الحاج صالح ، كلام على هبة الدولة ،

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=40990 ، 11 / 11 / 2009 ،

14:35 .

² - محمد عابد الجابري ، قضايا في الفكر المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت

، 1997 ، ص 69 .

تصدع العقد الزمني للدولة مع المواطن الجزائري: أحداث أكتوبر 1988... أ. حديدان صبرينة
الأعذار ، ومما زاد في شحن الشعب على الدولة تلك الأقاويل والإشاعات
التي شوهت صورة الدولة لدى مواطنيها فالمعلوم أنه: " كلما كانت قرارات
الدولة واضحة وشفافة وعادلة وموضوعية وتحمل المصادقية وتأتي وفق
مقتضيات المصلحة الوطنية كلما حفظ ذلك هبة الدولة أمام الشعب وكسب
إحترامها. أما أن تكون عكس ذلك فأنها بالأكد ستفتح الأبواب للكثير من
القليل والقال والإتهامات والإشاعات التي تصدر من هنا وهناك . " ¹ ناهيك عن
تغيب مفهوم التسامح السياسي مع المواطن والذي تظهر في تسلط الحزب
الواحد باعتباره الحزب الحاكم والذي كان له الفضل بالنسبة لأعضائه في
استقلال الدولة وتحريرها من المستعمر ، وهذا دون الاعتراف بفئات الشعب
الأخرى غير المنتمية رسميا للحزب .

لكن ، إلى أي مدى يمكن توظيف التسامح كقيمة أخلاقية تدخل ضمن
العدل في ميدان السياسة؟ إن هذا السؤال يجد إجابته عند محمد عابد الجابري
في مناقشته لمسألة إعادة بناء مفهوم العدالة أولا والتسامح كإيثار فيقول: " أما
في ميدان السياسة فلا بد ، أولا وقبل كل شيء ، من أرضية ديمقراطية صلبة
قوامها احترام الحق في الاختلاف والحق في التعبير الديمقراطي الحر . ويأتي
التسامح بعد ذلك ليعني تمكين الأقلية السياسية أو الدينية أو الإثنية من
الحضور في المؤسسات الديمقراطية ، لا بناء على قوتها العددية وحسب ، بل
بناء أيضا ، وبالخصوص ، على حقها في أن تكون ممثلة تمثيلا يمكنها من
إسماع صوتها وممارسة حقها المشروع في الدفاع عن مصالحها . " ²

¹ - علاء كرم الله ، قرارات ومذكرات ضبابية، جريدة الزمان الدولية ، ع 3410 ، 3 / 10 /

2009

² - محمد عابد الجابري ، مرجع سابق ، ص 30 .

تصدع العقد الزمني للدولة مع المواطن الجزائري :أحداث أكتوبر 1988...أحداث صبرينة
وإلى جانب أهمية الأخلاق في ممارسة السياسة تبرز أهميتها في التعامل مع
السياسة والهيئات النظامية من طرف المواطنين ، فكما أن للمواطن حقوق ، له
قبلها واجبات لابد من تأديتها تجاه الوطن ومن يحكمه . وأولى وأهم هذه
الواجبات الرقابة المجتمعية التي يجب أن يفرضها المواطنون على من يعتلون
المناصب السياسية ، وذلك بتوجيههم ومساءلتهم ومساعدتهم من أجل تحقيق
المصلحة العامة وإلغاء أية محاولة لتسييق المصالح الشخصية لأشباه
السياسيين.

ونذهب لأبعد من ذلك في معالجة هذا العنصر للقول بأن التربية الوطنية
مغيبة في بلادنا ، إذ كيف لتلميذ لا يعرف أمجاد وبطولات وطنه أن يتحول بين
ليلة وضحاها إلى مواطن غيور على وطنه . إننا نعرف عن تاريخ الفنانين
ولاعبي كرة القدم ما لا نعرفه عن مصالي الحاج ولا عن العربي بن مهيدي ...
بل وقد يجهل بعضنا أن باجي مختار شهيد سقط لتحرير البلاد . والأخطر من
ذلك أن شباب هذه الفترة لا يريدون تعلم التاريخ ولا التفكير في ذلك رافعين
شعار الهجرة غير الشرعية من بلد غني بخيراته ولكن شعبه فقير . نحن نحرص
على أحداث مسلسل قد لا نعرف أصله أتركي هو أم برتغالي أم إسرائيلي ، ولا
نريد تغيير ما جرى فيه من أحداث وهمية ، ولا نحرص حتى على معرفة
أحداث معارك الثورة المجيد وتواريخها .

إن كل المظاهر التي نراها للتقليل من شأن الدولة : كالرسوم الكاريكاتورية
للرئيس والوزراء وغيرهم من رموز الدولة لهي دليل قاطع على أن الشعب لم
يعد يحترم الدولة ولا يهابها .

تصدع العقد الزمني للدولة مع المواطن الجزائري: أحداث أكتوبر 1988...أ.حديداً صبرينة

خاتمة:

إن مثل هذه الأحداث التي عرفتھا الدولة الجزائرية في أكتوبر 1988 لا تخلو من عواقب على حركة المجتمع الجزائري وعلى مضيه قدما نحو تحقيق ذاته بين الشعوب الأخرى . وقد كان لهذه الأحداث رغم بعدها المأساوي نتائج إيجابية تمثلت في تحرير الخطاب السياسي وإعتاقه من يد الحزب الواحد ، والسماح لفئات الشعب بالمشاركة في صنع القرار . وحتى وإن لم يكن هذا القرار إلا قرارا رسميا يكاد يغيب مفعوله على الجانب الفعلي في الممارسات السياسية ، إلا أنه يعد خطوة إيجابية نحو الترتي . وما يعاب عليه ، هو الفهم الخاطئ للحرية التي عنت للكثيرين إهانة رموز الدولة باسم الديمقراطية . وتنتهي هذه المساهمة العلمية ببعض المقترحات لإعادة ترسيخ هبة الدولة لدى المواطن، ومن بينها :

- التركيز على القيم والرموز الوطنية وإدخالها في المنهاج التربوي للتلميذ وحتى الطالب.
- تعزيز مكانة الحصص التاريخية في الإعلام السمعي والبصري دون انتظار المناسبات الوطنية .
- الإهتمام باحتياجات المواطن واعتباره شريكا فعليا في العملية التنموية للبلاد .
- تجسيد مفهوم العدالة داخل ممارسة الحق الديمقراطي .
- إتباع الأقوال بأفعال تتوافق معها ، إذ من عوامل سقوط هبة القائد أو الحاكم أن يقول ما لا يفعل ، وأن يعد ولا يفي .
- الفصل بين الدين والتوظيف السياسي للدين .
- التمسك بالبعد الأخلاقي في جميع الممارسات السياسية مهما كانت الظروف والملابسات. فكما يقول جان فرانسوا شانلا في كتابه العلوم

تصدع العقد الزمني للدولة مع المواطن الجزائري: أحداث أكتوبر 1988...أحمد بادي صبرينة
الاجتماعية وإدارة الأعمال: " إن الحكمة التي تقود خطواتنا لمواجهة التحدي
الذي يفرضه القرن 21 لا يمكنها بأي حال من الأحوال الإستغناء عن التفكير
في بعض المسائل الأخلاقية ذات الصلة بالطبيعة البشرية في الوقت نفسه ، وفي
غياب هذه القيم ستتسبب لأنفسنا في مشاكل جمة " ¹

المراجع المعتمدة للمداخلة :

- 1- جان فرانسوا شانلا ، العلوم الاجتماعية وإدارة الأعمال، ترجمة: محمد
هناد، دار القصبة، الجزائر ، 2004 .
- 2- حاتم رشيد، الأزمة الجزائرية .. إلى أين ؟، دار سندباد للنشر، الأردن،
1999 .
- 3- ياسين الحاج صالح ،كلام على هيبة الدولة ،
14:35. ، 2009/ 11 /11 ، www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=40990
- 4- محمد عابد الجابري ، قضايا في الفكر المعاصر ، مركز دراسات الوحدة
العربية ، بيروت، 1997 .
- 5- مراد محامد، كرونولوجيا أحداث أكتوبر 1988، الجزائر نيوز، 04 أكتوبر
2009.
- 6- نجيب الغضبان، التحول الديمقراطي والتحدي الإسلامي في العالم العربي
1982 - 2000، دار المنار، عمان ، 2002 .
- 7- علاء كرم الله ، قرارات ومذكرات ضبابية ، جريدة الزمان الدولية ، ع 3410 ،
2009 / 10 / 3

¹ - جان فرانسوا شانلا ، العلوم الاجتماعية وإدارة الأعمال ، ترجمة : محمد هناد ، دار
القصبة ، الجزائر ، 2004 ، ص 10